مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٢ صيف ١٩٨٦ (الصفحات من ١١ ـ ٢٤)

توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة

وليد سليم عبد الحي
معهد العلوم السياسية ـ جامعة الجزائر

مكانة الأمم المتحدة في نظريات العلاقات الدولية:

تشير الدرسات المتباينة لنماذج متباينة من الادبيات التي تتناول مختلف الظواهر في العلاقات الدولية الى أن النظريات السائدة في هذه الأدبيات لا تعطي الأمم المتحدة إلا إشارات هامشية عند تناولها للوحدات التي تساهم في الحياة الدولية، لاسيما وأن نظريات العلاقات الدولية تتحلل في معظمها من الابعاد القانونية التي تعتبر الركيزة الاساسية التي تبرر سلوك الأمم المتحدة، في الواقع الدولي.

أ ـ النظرية الواقعية:

تنطلق هذه النظرية من محور رئيسي يتمثل في اعتبار الدولة القومية المصدر الرئيسي للحركة في نطاق السياسات الدولية من جهة، واعتبار القوة الأداة الأساسية لهذه الحركة من جهة ثانية، بينما تكون المصلحة هي المتغير الرئيسي لتبرير هذه الحركة من جهة ثانية.

ويبدو أن هذه المقومات الثلاثة ماتزال تحتفظ بوجاهتها عند التيار الرئيسي من المدرسة الواقعية، إذ يصر بعضهم على أن الدولة لم تستبدل بعد بهيئة دولية كمركز لمبادرة الفعل في النظام الدولي، وفعالية الأمم المتحدة لا تستند إلى أي من أشكال القوة الحقيقية التي تستطيع من خلالها أن تؤثر على الأحداث، إذ أن ارادتها ليست الا محصلة لإرادة الأغلبية التي صوتت على قرار معين». . . وبالتالي «فإن الأمم المتحدة لاتستطيع أن تقدم أكثر من نوع من المساعدة على التكيف في إطار توازن القوى، فإذا كان الحفاظ على التوازن يحتاج لعدد من السبل، فإن الامم المتحدة تمثل إحدى هذه السبل ولكنها لا تتصدرها[٢].

ورغم دراسات الواقعيين للأمم المتحدة فإن هذه الدراسات لا تتعدى تناول الوظائف أو تنازع الاختصاص بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، أما كيف يفسر الواقعيون سلوك الامم المتحدة فإن ذلك يندرج في اطارات ثلاثة:

أ ـ اعتبارها بداية جنينية لتشكيل حكومة عالمية.

ب ـ اعتبارها نظاما للأمن الجماعي.

جـ ـ إحدى أدوات الحفاظ على توازن القوى.

ويستند الإطار الأول الى المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة والذي يخول مجلس الأمن سلطات واسعة تجعل منه شكلا من أشكال الحكومة العالمية، ويبدو أن هذه الفكرة تقف وراء دعوة كل من سوهن وكلارك (G. Clark 'L. Sohn) إلى تعديل ميثاق الأمم المتحدة، وجعل الأعضاء يمثلون في الجمعية العامة استنادا لعدد السكان، وهي محاولة لنقل الفكرة الديمقراطية للمنظمة الدولية، إضافة الى دعوتهما لإلغاء حق الفيتو[٣]، غير أن مثل هذه التصورات لا تجد تأييدا لدى القطاع الأكبر من انصار المدرسة الواقعية باعتبار ان تأثير الولاء القومي يحول دون تحقيق مثل هذه «الأحلام» كما يصفها مروغانثو[٤].

أما التصور الآخر الذي يعتبر المنظمة الدولية، كنظام للأمن الجماعي ـ أي حالة تقع بين الفوضى الدولية والحكومة العالمية ـ فإنه أسير التراث الذي خلقته المادة ١٠٦ في ميثاق عصبة الأمم والتي اشترطت مساندة جميع الدول الأعضاء للدولة المعتدى عليها لمواجهة المعتدي، ولكن دراسة ويلتز P. Willetts تركز على تراجع هذا المفهوم نتيجة انحسار دور الامم المتحدة مستندا الى التقلص المستمر لدور اللجنة العسكرية التابعة لمجلس الأمن[٥].

ويبقى التصور الثالث الذي يجعل من الأمم المتحدة ميدانا يتم من خلاله تحقيق التوازن بين القوى المتصارعة على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن دراسة كيوهين نيي (R. Keohane, J. Nye) تحاجج هذا التصور انطلاقا من بداية فقدان الدولة القومية لموقعها على خريطة الأحداث الدولية، إضافة الى أن القوة لم تعد أداة فعالة ـ كالسابق ـ في السلوك السياسي[٦].

ويبدو أن هذه الدراسة (كيوهين نيي) تستهدف هدم الأسس التي تقوم عليها المدرسة الواقعية دون أن يعني ذلك إنكار الباحثين لأهمية القوة بمعناها المادي المباشر من جهة وتغير ماهية هذه القوة من جهة ثانية، وهو التغير الذي تعبر عنه المدرسة الوظيفية كما سنرى.

ب ـ النظرية الوظيفية:

يستند البناء النظري لهذه المدرسة الى فرضية مؤداها أن المجتمع الدولي يشهد تفاعلات اقتصادية واسعة تلعب القوى التي يتم في إطارها هذا التفاعل الدور الحاسم وهو ما يترتب عليه ذوبان الحدود بمفهومها السياسي نتيجة فيضان التعامل الاقتصادي عبر هذه الحدود، ومن هنا يرى الوظيفيون «أن الأمم المتحدة ليست منفصلة عن البيئة التي تحيط بها، إذ يزداد نشاط الوكالات

المتخصصة بسرعة تفوق نشاط مجلس الأمن أو الجمعية العامة دون أن يعني ذلك نفي مساهمة الأمم المتحدة في خلق نوع من ميكانيزم الحفاظ على التوازن»[٧]، ولتوضيح هذه المسألة نشير الى الدور الذي يلعبه كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في هيكلة الاقتصاد العالمي وتزايد هذا الدور من حين لآخر بينما لا نستطيع تلمس مثل هذا التزايد في دور مجلس الأمن مثلا، ذلك يعني أن البيئة الدولية ـ بتغليبها التقدم الاقتصادي والتقني ـ على الصراع السياسي (دون أخذ الأمور على إطلاقها) تركت بصماتها على سلوك أجهزة الأمم المتحدة وبالتالي سلوك الأعضاء فيها، غير أن بيرتون (J. Burton) يتشكك حتى في هذا الدور للأمم المتحدة التي اعتبرها «نادياً مغلقاً للسلطات، الحكومية التي تسعى للحفاظ على نفسها ضد مصالح العديد من الشعوب»[٨].

ويفسر الوظيفيون تراجع دور الأمم المتحدة بعدة أسباب نوجزها في الآتي:

١ـ تزايد قنوات الربط بين المجتمعات نتيجة تفكك الدول الى وحدات بيروقراطية وفردية «كما يقول كيوهين» إضافة الى تزايد النشاطات غير الحكومية وغير القومية..

وحيث إن الامم المتحدة هي تعبير عن إرادات الأعضاء ـ الدول ـ فيها، فلا ريب أن دور الامم المتحدة سيتراجع نتيجة تراجع تأثير الإرادات ـ الدول ـ في المجتمع الدولي، إذ أن التأثير الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسية ـ على سبيل المثال ـ يفوق تأثير قطاع كبير من دول العالم الثالث، ومعلوم أن تأثير هذه الشركات يتم خارج نطاق قنوات الأمم المتحدة.

٢ـ يعتقد الوظيفيون أن القوة العسكرية لم تعد ـ غالباً خيارا سياسياً للحصول عل مكاسب اقتصادية خاصة بين الدول المنضوية في إطار تحالف معين، ونحن نرى أن مثل هذا التصور قد يصلح لتحديد معالم خريطة العلاقات بين الدول الكبرى او الأحلاف التي تتزعمها هذه الدول، ولكن نقل هذه المسألة إلى العالم الثالث يثير شكوكاً حادة حول صحتها، إذ تشير إحدى الدراسات السوفيتية إلى أن عدد النزاعات الحربية في البلدان النامية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع الثمانينات من هذا القرن يصل الى حوالي مائتي نزاع حربي[٩].

٣ـ ان جعل العلاقات الاقتصادية تزاحم العلاقات السياسية دفع الى حدوث هزات بين اعضاء التحالفات القديمة ونشوء شبكة علاقات جديدة بين أعضاء التحالفات المتصارعة تقليديا، ولعل انضمام رومانيا الى صندوق النقد الدولي ومحاولات بولندا في هذا المجال تدلل على صحة ما ذهبنا اليه.

واستنادا للتصورات السابقة، يتوقع الوظيفيون أن تكون الوكالات المتخصصة هي صاحبة الشأن في الأمم المتحدة.

جـ ـ النظرية الماركسية:

تربط النظرية الماركسية بين المؤسسة السياسية وقوى طبقية تقف وراء هذه المؤسسة حيث تعتبر الأخيرة تعبيرا عن مصلحة الأولى، كالقول بأن التكتلات اللاقليمية ـ كالجامعة العربية أو السوق الأوروبية المشتركة ـ تمثل تعبيرا عن توجه ومصلحة الطبقة البرجوازية في هذه التكتلات (البرجوازية العربية أو الرأسمالية الأوروبية)[١٠]، غير أن الأدبيات الماركسية لا تحدد لنا القوى

الطبقية التي تقف وراء الأمم المتحدة أو تعبر هذه الاخيرة عن مصلحتها، بل التيارات الماركسية التي اصطلح على تسميتها بالماركسية الجديدة تعتبر الأمم المتحدة أداة قاصرة عن تغيير ما يسمى بمعادلة المركز ـ المحيط (Center – Priphery)، وقد لاحظ الباحث خلال العروض الموجزة التي تقدم عن الدراسات الدولية في إحدى الدوريات السوفيتية خلال أكثر من عام، خلو هذه الدراسات من تناول مباشر أو غير مباشر للأمم المتحدة، مع ضرورة التنبيه الى أن الدراسات التي تعنينا هنا هي الدراسات السياسية وليس القانونية رغم انتفاء الشكلين في العروض المشار اليها[١١].

الدلالات العامة لنظريات العلاقات الدولية: يمكن ايجاز النتائج المستخلصة من عرض النظريات السابقة فيما يلي:

١.٦ـ أن ثمة نوعاً من التحول في الدراسات السياسية يتجه نحو الدراسات الفنية ـ أو الوظيفية ـ يقابله تراجع في الدراسات القانونية أو الأيديولوجية، لاسيما وأن الطبيعة المعقدة لمشكلات المجتمع الاولي المعاصرة (التضخم، الاسلحة النووية، التلوث، التنمية، التكنولوجيا. . . الخ) تحد من نطاق رجل السياسة لا سيما غير المزود بالخلفية العلمية الكافية لصالح الفئة التكنوقراطية المزودة بالقدرة على تقديم الحلول الأفضل في هذه المجالات، فالبدائل المطروحة على صانع القرار هي في خاتمة المطاف بدائل وضعها التكنوقراط.

وتشير إحدى الدراسات البريطانية إلى أن الدراسات الرئيسية في ميدان العلاقات الدولية المنشورة في بريطانيا خلال الأعوام ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، لم تخصص ولو فصلاً واحداً للأمم المتحدة[١٢] وهو ما يدعم ما ذكرناه كذلك عن الاتحاد السوفيتي.

٢ـ أن التبرير الفكري الذي ساد ما بعد الحرب العالمية الثانية لانشاء المنظمة الدولية جاء استنادا لمعطيات الحرب المتمثلة في الخسائر البشرية والمادية، ولكن الفترة الحالية تشير الى أن وظيفة الأمم المتحدة ـ منع حدوث حرب واسعة النطاق ـ أضحت أقل مدعاة للاهتمام، إذ جعل السلاح النووي من الحرب وسيلة مرادفة للانتحار، أي أن العامل التكنولوجي سلب الأمم المتحدة أحد أهم مبررات وجودها ـ تحقيق السلام بين القوى العملاقة ـ، وبالتالي فان اعتبار الواقعيين لها كأحد ميكانيزمات التوازن الدولي يفقد وجاهته الى حد ما.

إن هذه النقطة ـ أي السلام الناتج عن العامل التكنولوجي وليس السلام الناتج عن الالتزامات القانونية ـ تبرر الى حد بعيد عزوف الباحثين عن دراسة الأمم المتحدة كأحد ميكانيزمات السلام الدولي.

٣ـ يبدو أن ثمة وظيفة مستقرة للأمم المتحدة، وهي التي وردت في ديباجة الميثاق والخاصة «باحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات ومصادر القانون الدولي الأخرى».

ويبدو لنا أن الأمم المتحدة كانت إحدى الوسائل التي استخدمتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية لإضفاء الصبغة الشرعية على الخريطة الدولية الجديدة التي انبثقت عن غبار الحرب، بل إن التكتلات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية ومؤتمر هلنسكي

١٩٧٥، استفادت من هذا التقليد بتأكيدها على عدم انتهاك الحدود الاقليمية أو إجراء أية تعديلات فيها[١٣].

٤ـ أن دعوة الميثاق ـ في ديباجته ـ لتحقيق التقدم الاجتماعي جاءت نتيجة جهود حثيثة بذلها الاتحاد السوفيتي، غير أن هذا الأخير يفضل الآن المساعدات، ومجالات التعاون الثنائية على تلك التي تتم في نطاق الأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها المتخصصة، وهو ما يعزز من قناعتنا، بأن الاتحاد السوفيتي ليس أقل عزوفاً من غيره من الدول الكبرى عن التعامل مع الأمم المتحدة لاسيما وأنها ـ كما ذكرنا ـ فقدت مبرر وجودها الحقيقي من وجهة نظر الدول الكبرى.

٥ـ أن دراسة الأمم المتحدة من خلال السلوك السياسي للقوى العظمى في نطاق المنظمة الدولية يشترط التمييز بين السلوك داخل المنظمة والسلوك خارجها، إذ أن المؤسسة أو المنظمة ليست ـ كما يقول ـ سمتس (Smuts) مجموع أفرادها، بل إن تواجدهم فيها يكسبهم وجوداً مختلفا عن حالة وجود الاعضاء كقوى متناثرة أو ما يسمى بالكلانية (Holizm)، أي أن للأمم المتحدة ذاتيتها المختلفة عن مجموع ذوات الأعضاء العاملين فيها، وهو الأمر الذي يزيد من صعوبة تناول دور القوى الكبرى في المنظمة الدولية.

وقبل الانتقال إلى موضوع آخر، نثير مشكلة أخرى تتعلق بمفهوم الدول أو القوى الكبرى، فإذا كان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة يتصدران سلم القوى الدولي، فان ترتيب القوى الأخرى يثير إشكالية أشد، ويبدو أن هذا المفهوم ربط بمعطيات قانونية كحق الڤيتو، فأصبح تعبير القوى الكبرى مرادفاً للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ولكن إذا كان التوجه العام في المجتمع الدولي يولي الأبعاد الاقتصادية أولوية على غيرها، فهل يمكن اعتبار اليابان دولة أقل أهمية من بريطانيا أو فرنسا أو الصين؟.

تقدير دور الدول الكبرى في الأمم المتحدة:

تتمحور الدراسات المتخصصة وتوجهات الأمم المتحدة في محاور ثلاثة؛

(أ) يرى المحور الأول أن القوى الكبرى لا تستطيع التأثير في الوضع الدولي من خلال الأمم المتحدة بسبب عجز المنظمة الدولية ذاتها والناجم عن بنيتها التنظيمية وميثاقها.

(ب) بينما يرى المحور الثاني المسألة من منظور معاكس، إذ أن الدول الكبرى تستطيع فعل ما تريد من خلال الأمم المتحدة نتيجة قوة هذه الدول والتي تجعلها قادرة على تسخير الأمم المتحدة لأغراضها وهو أمر ناتج كذلك عن البنية التنظيمية للأمم المتحدة التي تسمح بذلك، أي أن التيار الأول يرى في ضعف الأمم المتحدة نقطة لغير صالح الدول الكبرى بينما يرى التيار الثاني هذا الضعف في صالحها.

(جـ) ويحتل التيار الأخير موقعاً وسطاً، إذ يرى أن الدول الكبرى تحتكر التأثير في مجالات معينة ولكنها تفتقر لهذا الاحتكار في مجالات معينة أخرى.

غير أن مفهوم القوة والضعف في نطاق الأمم المتحدة ليست مسألة يسيرة التحديد، ويتناول

ولتز (P. Willetts) هذه النقطة في إحدى دراساته فيقول «إن فصل القدرات العسكرية عن الموارد الاقتصادية لا يساعد على تحليل اتخاذ القرار في نطاق الأمم المتحدة، كما يصعب الحديث عن أثر أي منها بشكل منفصل في الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الوكالات الأخرى التابعة لها، لذا لابد من معنى آخر لمفهوم القوة، فنحن عندما نقول إن شخصاً ما في السلطة نعني أن له قوة شرعية، وهذا قد ينطبق على الأفراد في نطاق الأمم المتحدة، كالشخص الذي ينتخب رئيسا للجمعية العامة، ولكن المفهوم قد ينطبق كذلك على الأفكار، فالميثاق يعطي قوة أكبر للقرارات التي تشجع تصفية الاستعمار عن القرارات الخاصة بحقوق الإنسان، غير أن ثمة معنى أكثر للقوة وهو القدرة على تحقيق نتائج مرغوبة، إذ أن القدرة في الحصول على قرار معين لدولة كبرى يشترط تطابق أولويات هذه الدولة مع أولويات الدول الأعضاء الأخرى»[١٤].

ولو عدنا لمفهوم القوة في الأمم المتحدة مستخدمين بعض النماذج، سنكون ـ ربما ـ أقدر على تحديد ما نقصده، فمركز كوبا في الأمم المتحدة تحسن كثيراً بعد أن تسلّم كاسترو رئاسة حركة عدم الانحياز وهو ما دفع كوبا عام ١٩٧٩ للسعي للحصول على مقعد في مجلس الأمن للمرة الأولى منذ تولي كاسترو الحكم، ورغم فشل هذا المسعى فإن الملاحظة تبقى تحتفظ بأهميتها، كذلك عندما حصل سين ماكبرايد على جائزة نوبل عام ١٩٧٤، ازداد نشاط منظمة العفو الدولية، والذي تمثل في تأثير منظمة العفو على الجمعية العامة لاقرار توصية بالاجماع حول موضوع التعذيب[١٥]، ذلك يعني أن قوة الدولة داخل الأمم المتحدة مسألة تشترط المرونة في تناولها دون جعلها مسألة أوتوماتيكية.

ولكي تكون عملية متابعة صنع القرار وتأثير الدول العظمى واضحة لابد من تذكر أن الأمم المتحدة تتضمن دولاً عديدة تتباين وجهات نظرها الى درجة بعيدة، كما أن قوى ضاغطة تمارس تأثيرا على الوفود المشاركة في اجتماعات هيئات المنظمة الدولية، بل إن الصحفيين ورجال الإعلام يستخدمون الأجهزة الإعلامية بما في ذلك قسم الوثائق أحياناً للتأثير على سلوك وفد معين من خلالها بتسريب الأنباء أو التهويل فيها. . . الخ، كذلك هناك حركات التحرير التي تحظى بمركز مراقب، بل إن القبارصة الأتراك شاركوا في مناقشات الجمعية العامة ومجلس الأمن، الأمر الذي أثار احتمال جعل ذلك أحد التقاليد داخل الأمم المتحدة بالسماح للأقليات للتعبير عن نفسها.

لذا فان دراسة دور القوى الكبرى في نطاق الأمم المتحدة تشترط قبل الدخول في صلبها ادراك مسألتين وهما اللتان اتينا على ذكرهما:

١ـ معرفة التوجه النظري في الدول الكبرى نحو الأمم المتحدة.
٢ـ استخدام المفاهيم بمرونة شديدة واعتبار الأمم المتحدة ميداناً من ميادين تضارب الارادات.

ولكي يسهل علينا تصور دور القوى العظمى في الأمم المتحدة سنضع سلسلة من التصورات نحاول التدليل عليها لنصل بعد ذلك الى النتيجة العامة.

التصور الأول:

أن موضوعات الصراع بين الدول الكبرى طغت على نشاطات الأمم المتحدة قياساً للموضوعات الخاصة بالعلاقة بين الشمال والجنوب أو بين الجنوب/ والجنوب.

رغم صعوبة الفصل بين صراعات الدول الكبرى وبين الصراع في الجنوب، فإن المقصود هنا هو المواجهات سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الدعائية بين القوى الكبرى والتي يتم نقلها إلى أحد أجهزة الأمم المتحدة.

وتشير إحصائية أوردها كارل دوتيش (K. W. Deutsch) الى صحة التصور الذي ذكرناه[١٦]:

العام	صراع شرق/ غرب	صراع شمال/ جنوب أو جنوب/ جنوب
١٩٤٧	٪٤٥	٪٢٠
١٩٦١	٪٦٥	٪١٢
١٩٦٧	٪٧٠	٪١٠

وما يمكن استنتاجه من الاحصائية السابقة التي نعتقد باستمرار دلالاتها ـ ولو بحدة أقل ـ مايلي:

أ ـ أن عرض الدول الكبرى لمشكلاتها على الأمم المتحدة لا يعني بالضرورة مؤشرا على الثقة في دور المنظمة الدولية، ولكنها ـ وهو ما نرجحه ـ تسعى لدفع التهمة عنها بأنها تعمل خارج نطاق الأمم المتحدة إضافة للرغبة في إضفاء صفة الشرعية على سلوكها.

ب ـ أن تقدير الدول الكبرى لمشكلاتها في الأمم المتحدة يثير من الناحية النظرية الإشارة الى أن الدول الصغرى تلعب دوراً في إقرار القضايا المتنازع عليها بين الدول الكبرى وهو الأثر الذي يوقع هذه الدول الصغرى أمام خيارين:

١ـ القدرة على ابتزاز الدول الكبرى لاتخاذ مواقف مؤيدة لها.

٢ـ تعرض الدول الصغرى للضغوط من الدول الكبرى لتأييد مواقفها.

جـ ـ إن الاحصائية تثير ـ إلى حد ما ـ ملاحظة حول النشاط الدبلوماسي لوفود الدول الكبرى والدول الصغرى، وبالرغم من أن للإمكانيات دوراً هاماً، فان الجهد الذاتي لأعضاء الوفد يلعب هو الآخر دوراً لا يقل أهمية في إشغال أجهزة المنظمة الدولية بمشكلات تواجهها دولة ذلك الوفد.

د ـ أن اهتمام الدول الكبرى بتلك، المشكلات العالمية يجعلها في موقف متأزم دبلوماسياً وبشكل دائم، إذ أن على هذه الدول أن تبدي رأيها في أية مشكلة دولية إلى حد ما، وهو موقف لا تجد الدول الصغرى نفسها تعيش فيه بالرغم من أن التصويت في الجمعية العامة يؤدى نفس الوظيفة حيث يشارك الجميع في التصويت ـ إلا أن المراقبة الدبلوماسية تتركز على موقف وفد الدولة الكبرى.

التصور الثاني:

تشير الإحصائيات الخاصة بالعضوية في الأمم المتحدة عام ١٩٨٠ إلى أن عدد الأعضاء كان ١٥٢ دولة موزعة في بعض الجوانب على النحو التالي:[١٧]

- ٣١ دولة عدد سكانها أقل من مليون نسمة.
- ٣٠ دولة صنفت على أنها الأكثر تخلفاً في العالم.
- ٦ دول من الفئة الأولى تدخل في نطاق الفئة الثانية.

فاذا وضعنا في اعتبارنا أن توصيات الجمعية العامة تشترط موافقة ثلثي أعضاء المصوتين في الموضوعات غير الاجرائية بينما تحتاج لأغلبية بسيطة في الموضوعات الاجرائية، فإن ذلك يعني أن هذه الدول ـ القليلة السكان والفقيرة الموارد ـ هي صاحبة الثقل في اتخاذ المواقف في الجمعية العامة، وهذه الملاحظة تثير عدة أمور:

١ـ أن الدول الكبرى أثارت ـ لاسيما الوفد الامريكي ـ في مناسبات عديدة النتائج المترتبة على هذا «الخلل» في عدم تناسب القوى التي تقف مع القرار مع الالتزامات المترتبة عليه، فالدول الصغيرة جداً تتخذ قرارات تلتزم الدول الكبرى بتنفيذها. أي أن الدول الصغرى ـ ولو نظرياً ـ هي التي ترجح القرار في حين يتم تحميل عبء التكلفة للدول الكبرى[١٨].

٢ـ لو أخذنا المعيار الديمقراطي كما اقترح كلارك وسوهين، واحتسبنا عدد السكان في الدول الكبرى، فسيكون لدينا أكثر من مليار ونصف من السكان يمثلون بخمسة أصوات في الجمعية العامة بينما يمثل أقل من ثلاثين مليون بثلاثين مقعداً، ويبدو أن الفيتو الذي تتمتع به الدول الكبرى في مجلس الأمن يحد من أثر الخلل السابق، غير أن تزايد دور الجمعية العامة يزيد من وضوح الخلل المشار اليه، أما فيما يتعلق بالفيتو فإنه يلعب دوراً هاماً في استقرار العلاقات الدولية، إذ أن عدم وجوده قد يعني احتمال اتخاذ مجلس الأمن قراراً ضد إحدى الدول الكبرى كالولايات المتحدة مثلاً، وبالتالي وقوع المواجهة بين المنظمة الدولية كتعبير عن الارادة الدولية والدولة الكبرى القادرة بالفعل على مواجهة المجتمع الدولي، ومن هنا يلعب الفيتو دوره كمخرج لمثل هذه الأزمات، دون أن يعني ذلك خلو حق الفيتو من الآثار السلبية.

٣ـ يبدو أن الواقع الموضوعي في بعض الوكالات المتخصصة يمهد السبيل أمام نفوذ الدول الكبرى فلو أخذنا صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، سنجد أن وظيفة هاتين الوكالتين تتطلب إمكانيات مالية ضخمة وهو الأمر الذي يبدو أن توفيره قاصر على الدول الكبرى، أو بعضها، ويلاحظ أن الدول الصغرى عجزت عن تقديم حلول لمشكلات حقوق السحب الخاصة أو المساهمات المالية الكفيلة بحل مشاكل المديونية، وعندما بدأت الولايات المتحدة تثير عدم استعدادها لزيادة حصتها في صندوق النقد الدولي، بدأت الدول الصغرى تهاجم الموقف الأمريكي، وهنا تبرز إشكالية موقف الدول الصغرى أمام الدول الكبرى في مثل هذه الأجهزة التابعة للأمم المتحدة، إذ أن على الدول الصغرى في مثالنا هذا انتهاج أحد السبيلين:

١ـ إما ان تساهم بتعويض النقص المالي وهو أمر يبدو أن اقتصادياتها لا تسعفها في الظروف الآنية لاتخاذ مثل هذا الاجراء.

٢ـ أو أن تسعى باتجاه زيادة مساهمة الدول الكبرى ـ باستثناء الاتحاد السوفيتي بالطبع ـ ولكن زيادة مساهمة الدول الكبرى، سيترتب عليها زيادة مقاعد الدول الكبرى وبالتالي زيادة نفوذها في هاتين المؤسستين، أما أن لا تساهم الدول الصغرى وتطالب الدول الكبرى بالمساهمة دون ربط الزيادة في المساهمة بزيادة النفوذ، فذلك ينقل القضية في تقديرنا من المعترك السياسي الى المعترك الأخلاقي.

التصور الثالث:

أن الدولة الكبرى قد تجد نفسها عاجزة عن التأثير في بعض أجهزة الأمم المتحدة، فتمتنع بشكل أو بآخر عن المساهمة في نشاطات هذه المؤسسات:

أ) موقف الولايات المتحدة من منظمتي العمل الدولية واليونسكو[١٩]: ففي عام ١٩٧٥ بعثت الولايات المتحدة باسم وزير خارجيتها هنرى كيسنجر برسالة الى منظمة العمل الدولية تعبر فيها عن نيتها في الانسحاب من أعمال المنظمة بعد قبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب فيها، وقد انسحبت الولايات المتحدة بعد ذلك بعامين، وبرر المندوب الأمريكي القرار بأنه «تعبير عن قلق الولايات المتحدة إزاء تحول منظمات الأمم المتحدة عن مهامها الأساسية باتجاه الانخراط في القضايا السياسية»، وقد ترددت نفس العبارة في البيان الامريكي الخاص بالانسحاب من اليونسكو، بل إن الولايات المتحدة هددت بالانسحاب من الأمم المتحدة في حالة دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لطرد اسرائيل.

ب) إن الاتحاد السوفيتي أعلن في مناسبات عديدة عن تفضيله للمعونات الاقتصادية التي تقدم من خلال الترتيبات الثنائية ـ أي بينه وبين الدول الصغرى ـ على التي تتم من خلال الأمم المتحدة، فالترتيبات الثنائية تبعد السوفييت عن الضغوط الدولية التي يمكن أن يتعرضوا لها في ظل الترتيب الدولي الجماعي من جهة ومراقبة أوجه استخدام المعونة المقدمة من الدول الغربية وإبداء الرأي فيها من جهة ثانية[٢٠].

وتدل هذه الأمثلة على سلسلة من المعطيات:

أ ـ أن التركيب الداخلي للأمم المتحدة وإن كان مبنياً بشكل يمكن الدول الكبرى من التأثير في حركة الأحداث إلا أن هذا التأثير قد يتراجع نتيجة التغير في البيئة الدولية، إذ أن زيادة عدد الدول المستقلة وتصاعد تأثير حركات التحرر أدى لخلخلة سيطرة الدول الكبرى على مؤسسات الأمم المتحدة، فالانسحاب الأمريكي من منظمة العمل الدولية أو اليونسكو هو مؤشر على عدم القدرة على تطوير هذه المؤسسات.

ب ـ أن مساهمة الدولة الكبرى مرتبطة بمدى المردود الذي يعود عليها، ولكنها في أحيان أخرى تعود لما يمكن أن يفسر بعامل المنافسة، فالاتحاد السوفيتي يبدو أقل قدرة من الناحية الاقتصادية على تقديم المساعدات الموازنة لما تقدمه الولايات المتحدة (بغض النظر عن

اهداف المساعدات)، ويعتقد الباحث أن الدول الكبرى تأخذ كذلك في اعتبارها مما له من تأثير ما يسمى بالهيبة أو المركز الدولي للدولة الكبرى الأقل قدرة على المنافسة.

جـ ـ أن الدول الكبرى تلجأ الى الأمم المتحدة عند ادراكها بأن وسائلها الذاتية ـ أحيانا ـ لم تعد مجدية في التعامل مع الموقف الطارىء، ففي مطلع الستينات رفضت بريطانيا حق أية جهة في الأمم المتحدة في بحث الأوضاع القائمة في روديسيا، ولكن بريطانيا ذاتها دعت مجلس الأمن للاجتماع بعد أن أعلنت روديسيا في عام ١٩٦٥ استقلالها بقرار انفرادي، كذلك فان بريطانيا أيدت جنوب افريقيا في إبقاء قواتها داخل حدود روديسيا في منطقة بيت بريدج (Beit Bridge) في ديسمبر عام ١٩٧٠ وفي يناير ١٩٨٠، ولكنها دعت لانسحاب هذه القوات بعد أن نقلت حركة عدم الانحياز الموضوع الى مجلس الأمن[٢١].

د ـ أن الدول الكبرى قد تستخدم أجهزة الأمم المتحدة للمساعدات الدولية ولكنها تحاول أن تكيف هذه المساعدات بشكل يجعلها مترابطة في نتائجها مع سلوكها السياسي، فعلى سبيل المثال، فإن المساعدات التي تقدم من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين تضمن حقاً للدولة المساعدة في اشتراط وجهة مساعداتها، أي تحديد القطاع الذي تنفق فيه الأموال المتبرع بها، ولكن لو أخذنا المساعدات البريطانية والأمريكية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين، لوجدنا أن التركيز في الشروط المرفقة بالمساعدة على توجيهها نحو التعليم، غير أن دراسة الواقع الاجتماعي في فلسطين أو الدول المجاورة لها يدل على أن أعلى نسبة هجرة في المجتمع الفلسطيني تجرى في نطاق المتعلمين من السكان، أي أن المساعدات الأمريكية للتعليم في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تنتهي بدعم حركة الهجرة[٢٢].

هـ ـ أن الدول الصغرى تستطيع التحايل على بعض الجوانب القانونية التي تتمتع على أساسها الدول الكبرى ببعض المزايا، ففي اكتوبر ١٩٧٤ كانت قضية طرد جنوب افريقيا مثارة في الأمم المتحدة، وقد جوبه مشروع القرار بالمعارضة ـ الفيتو ـ من قبل ثلاث دول كبرى هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وقد تم التحايل على الفيتو عندما ذكر رئيس الجمعية العامة في الدورة رقم ٢٩ أن أوراق اعتماد وفد جنوب افريقيا غير كافية. ونتيجة لتكرار رفض قبول هذه الأوراق اعتبر الوفد غير مؤهل للمشاركة في أعمال الجمعية، وقد حاولت الدول العربية أن تمارس نفس السلوك ضد اسرئيل عام ١٩٧٦ لكنها فشلت[٢٣].

التصور الرابع:

إن ما تعقده الدول الصغرى من آمال على الأمم المتحدة يفوق إلى حد ما الآمال المعقودة عليها من قبل الدول الكبرى، ومؤشرات ذلك:

أ ـ اهتمام الزعماء الوطنيين في الدول الصغرى بالأمم المتحدة، إذ تدل دراسة «لو» (D. Low) على أن الزعماء الوطنيين في دول العالم الثالث وعلى اختلاف توجهاتهم يقوّمون الأمم المتحدة كاحدى ادوات الدعم لهم ـ بل إن إحدى هذه الدول اقترحت عام ١٩٥٤ أن يكون أحد كبار موظفي الأمم المتحدة ضمن لجنة دستورية في تلك الدولة[٢٤].

ب ـ تعطي الدول الصغرى الأولوية للأمم المتحدة عقب الحصول على الاستقلال من زوايا عدة
١ـ طلب العضوية الفوري: حيث تسعى الدول بمجرد الاعتراف باستقلالها للانضمام الى الأمم المتحدة ـ فمثلا غانا حصلت على الاعتراف واتمت كافة الاجراءات الخاصة بعضوية الأمم المتحدة خلال أقل من يومين، وتشير إحدى الاحصاءات الى أنه في عام ١٩٦٣ كان الدبلوماسيون في نيويورك يزيدون بنسبة ٣٤٪ عن عددهم في واشنطن أي أن نسبة التمثيل الدبلوماسي للدول في الأمم المتحدة أكثر منها في الولايات المتحدة.
٢ـ اختفاء ظاهرة الانسحاب من الأمم المتحدة تمثل مؤشرا على أن الدول الصغرى في المنظمة الدولية تجد مكاناً تستحوذ فيه على بعض المكاسب، فاندونيسيا على سبيل المثال لم تستطع البقاء خارج الأمم المتحدة عندما انسحبت في الستينات لأكثر من عام تقريباً.
جـ ـ إن الدول الجديدة تدعم من دور الدول الصغيرة وذلك من خلال التصويت الى جانبها، ففي عام ١٩٦٠ عندما انضمت ١٦ دولة افريقية للأمم المتحدة، انتهى الاجتماع بقرار رقم ١٥١٤ الذي يمنح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة، وفي السنة التالية شكلت لجنة لبحث ما يتم تنفيذه والملاحظ أن الولايات المتحدة التي امتنعت عن التصويت على القرار أيدت قرار تشكيل اللجنة[٢٦].
د ـ إن الاعتراف الدبلوماسي قبل قيام الأمم المتحدة كان ـ رغم الجدل القانوني ـ مرهوناً بالاعتراف من قبل الدول الكبرى بالدول الجديدة، غير أن الأمم المتحدة سلبت الدول الكبرى هذا الامتياز وحلت محلها، ولعل الصراع بين الصين الشعبية والصين الوطنية يوضح المدى الذي تولي الدول فيه الأهمية لعضوية الأمم المتحدة، بل إن إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب في الأمم المتحدة كان له رد فعل شديد في اسرائيل والولايات المتحدة.

التصور الخامس:

إن الدول الكبرى لا تستطيع ـ بالضرورة ـ أن تفرض وجهة نظرها في مشروع القرار الذي تتقدم به لمجلس الأمن أو الجمعية العامة، إذ تصطدم الدول الكبرى في مجلس الأمن بالڤيتو الذي غالباً ما تستخدمه دولة كبرى منافسة لها، بينما تصدم بارادة الأغلبية المتمثلة في دول العالم الثالث في الجمعية العامة، ومؤشرات ذلك:

أ ـ حاولت الولايات المتحدة الحصول من الجمعية العامة عقب أزمة الكونغو ليوبولدفيل عام ١٩٦١ على قرار بوقف حق التصويت للدول التي رفضت المساهمة في نفقات التدخل من قبل الأمم المتحدة في الكونغو (وهي فرنسا والاتحاد السوفييتي) ولكنها فشلت[٢٧].
ب ـ مشروع القرار الخاص بالتخريب والتدخل في الشؤون الداخلية، إذ فشلت الدولتان العظميان ـ الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ـ في إقرار مشاريعهما رغم إدخال الدولتين سلسلة من التعديلات على هذه المشاريع، بينما تمكنت دول العالم الثالث من الحصول على التأييد لمشروعها الذي تبنته الجمعية العامة في ٢٤ سبتمبر ١٩٦٥[٢٨].

جـ ـ فشلت الدول الكبرى في إنجاح مشاريعها الخاصة بتعريف العدوان ـ خلال جدل استغرق حوالي سبع سنوات ـ وتم الاخذ بمقترحات دول العالم الثالث في دورة ديسمبر ١٩٧٤[٢٩].

د ـ فشلت المشروعات المقدمة من الدول الكبرى حول تعريف الارهاب، وهي المشروعات التي تلت الهجوم الفدائي الفلسطيني على البعثة الرياضية الاسرائيلية في ميونيخ ١٩٧٢[٣٠].

هـ ـ إن السكرتير العام للأمم المتحدة قد يصطدم مع الدول الكبرى، مثل اصطدام ترجيفي لي مع الاتحاد السوفيتي ويوثانت مع الولايات المتحدة وهمرشولد مع فرنسا والاتحاد السوفيتي في ازمات كوريا والشرق الأوسط والكنغو على التوالي.

التصور السادس:

إن موقف الدول الكبرى في الموضوعات الهامة أو ذات الصبغة الاستراتيجية يتراوح بين نقطتين:

١ـ إما تجاوز الأمم المتحدة والتصرف بمعزل عنها مثل التدخل الأمريكي في غرينادا أو التدخل السوفيتي في أفغانستان.

٢ـ استخدام الأمم المتحدة كغطاء للسلوك الذي تمارسه الدول الكبرى مثل أزمة كوريا، الدومينيكان، الشرق الاوسط، الكنغو... الخ.

ويبدو من سلوك الدول الكبرى أن الاختيار بين النقطتين ليس امراً هيناً كما يبدو للوهلة الأولى، وتشير إحدى الدراسات إلى أن الوفد الأمريكي لدى الأمم المتحدة يعرف ظاهرة تتمثل في الاصطدام المتكرر بين البعثة الدبلوماسية لدى الأمم المتحدة ووزارة الخارجية الأمريكية الأمر الذي يبرز نوعاً من الأزمة التي تواجهها الدولة الكبرى في التعامل مع الأمم المتحدة، اذ يبدو أن وزارة الخارجية اقل استيعابا للتغيرات في الأمم المتحدة، دون أن ننكر أن الخلافات قد تكون جزءاً من صراع الإدارات المعروف في الولايات المتحدة[٣١].

على أن ذلك لا ينفي أن الدول الصغرى تمارس التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بمعزل عن الأمم المتحدة مثل تدخل تنزانيا في أوغندا والاطاحة بنظام عيدي أمين وتدخل اسرائيل في لبنان وفيتنام في كمبوديا للاطاحة بنظام الخمير روج.

الخاتمة:

يعتقد بعض أساتذة العلاقات الدولية، أن التحليل العلمي يجب أن لا يستبعد احتمالا قد يبدو شاذاً مثل تخلي الدول الكبرى أو بعضها عن الأمم المتحدة[٣٢]، ويعتقد الباحث ـ دون مغالاة ـ أن المجتمع الدولي عرف تطورات هائلة عقب إنشاء الأمم المتحدة، جعل هذه الاخيرة إطارا عاجزا عن مواكبة هذه التطورات، غير أن التوجه العام للمنظمة الدولية يدلّ على أن ماحدث من تطورات في نطاق المنظمة هو أقرب الى مصالح دول العالم الثالث[٣٣] ـ رغم إقرارنا بضرورة الحذر في الأخذ بهذا الرأي ـ دون أن يعني ذلك أن الدول الكبرى فقدت نفوذها في الأمم المتحدة، إلا أن الخلاصة العامة هي أن الإطار العام للسلوك السياسي لكل من الدول الكبرى والصغرى هو ضمان غطاء شرعي للسلوك بغض النظر عن طبيعة هذا السلوك.

المراجع

١- F. S. Northedge, **The International Political System,** Faber and Faber - London, 1976. p. 138.

٢- Barry Buzan & R.J. Barry Jones - (ed.), **Change and the Study of International Relations** - Frances printer, London, 1981, p 101.

٣- Clark and L. B. Sohn . - **World Peace Through World Law,** Harvard Univ. Press. 1966, p. 32.

٤- H. J. Morgenthau - **Politics Among Nations, 3rd edition, N. York , 1962, p. 491.**

Barry Buzan & R. J. Barry Jones. op. cit. p. 103.

٥- ولمزيد من التوضيح لمفهوم الأمن الجماعي وتمييزه عن غيره من المفاهيم انظر:

Kenneth J. Twitchett (ed.) International Security, Royal Institute of International Affairs - pp. 71 - 80.

٦- R. O. Keohane and J. S. **Nye - Power and Independence - World Politics in Transition.** Boston, Little, Brown, 1977. p. 29.

٧- J. Burton - World Society - Cambridge Univ. Press., 1972. p. 117.

٨ Ibid., - p. 117.

٩- كوز نتسوف، **الانفراج اليوم**، دار التقدم، موسكو - ١٩٨٢، ص١٧٦.

١٠- ڤيتالي ف - شيميليوف - **التكامل بين الدول النامية** - ترجمه عن الروسية د. عارف دليلة، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠، ص١٣، ٤١ الخ.

١١- وقد شملت المراجعة الاجمالية فى الاعداد الخمسة ما مجموعه ٣٥ كتاباً.

Social Sciences - USSR Academy of Sciences -
No.'s:

2 - 1983 Book Reviews
1 - 1984, Book Reviews.
3 - 1984. Book Reviews
4 - 1984. Book Reviews
1 - 1985, Book Reviews

١٢- Barry Buzan & R. J. Barry Jones - op. cit. p. 102

١٣- Ibid., - p. 115.

١٤- Ibid., - pp. 106 - 107.

١٥- Ibid., - p. 118.

١٦- كارل دويتش ـ **تحليل العلاقات الدولية** ـ ترجمة محمود نافع ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ١٩٨٢، ص٢٢٦.

١٧- Barry Buzan & R. J. Barry Jones - op. cit. p. 113.

١٨- يلاحظ ذلك في موقف الولايات المتحدة من اليونسكو، حيث رأت في قراراتها التي تلعب الدول الصغرى دوراً هاماً فيها مواقف لا تتناسب مع السياسة الأمريكية بالرغم من أن الولايات المتحدة تمثل الدولة الأكثر مساهمة في ميزانية هذه المنظمة.

١٩- اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية** ـ مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٩، ص٤٠٥.

٢٠- المرجع السابق، ص٥٨٨.

٢١- وليد عبد الحي ـ **مشكلات حركة المقاومة الفلسطينية** ـ جامعة القاهرة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧، ص٣٥.

٢٢- Barry Buzan R. J. Barry Jones - op. cit., Footnote - No. 26. p. 118.

٢٣- Barry Buzan & R. J. Barry Jones - op. cit. footnote - No. 42. p. 119.

٢٤- ويشير «لو» في هذه الدراسة الى رغبة أوغندا في جعل رالف بانش أحد أعضاء لجنتها الدستورية عام ١٩٥٤.

D. A. Low **Buganda in Modern History,** London, Weidenfeld and Nicolson, 1971, pp. 115 - 16

P. Willetts **The Non-Aligned Movement** - London Frances Printer, 1978, pp. 64-6, p. 85.

٢٦- Barry Buzan & A. J. Barry Jones - op. cit. p. 111.

٢٧- كارل دوتيش ـ مرجع سبق ذكره ـ ص٢٢٧.

٢٨- لمزيد من التفاصيل انظر:
اسماعيل صبري مقلد ، **قضايا دولية معاصرة**، مؤسسة الصباح ـ الكويت، ١٩٨٠ ص ص ـ ٤٧٥ ـ ٤٩١.

٢٩- المرجع السابق ـ نفس الصفحة.

٣٠- اسماعيل صبري مقلد **الاستراتيجية والسياسة الدولية** ـمرجع سبق ذكره. ص٣١.

٣١- نذكر في هذا الصدد بما حدث مع أندريه يونغ (Andry Young)، ولمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع نحيل الى:

Arnold Beichman - **The Other State Department, The United States Mission to the United Nations, its Role in the making of Foreign Policy, London, 1968.**

٣٢- **James Rosenau, The Study of Global Independence, Frances Printer, London, 1980. P. 13.**

٣٣- يقر الباحث بعمومية الاستنتاج، لاسيما أن اعتبار التوجه العام للأمم المتحدة هو في مصلحة العالم الثالث أمر يصعب قياسه، إذ تتباين مصالح هذه الدول ومواقفها، وتدل دراسة هوفيت (Hovet) حول التصويت في الأمم المتحدة على هذا التباين حيث وجد أنه باستثناء المجموعة الاشتراكية فإن أنماط التصويت في الأمم المتحدة للمجموعات التسع التي وضعها تتباين طبقا لسبعة مواضيع.
انظر

Hovet Jr. Bloc Politics in the United Nations - Harvard Univ. Press, 1960. Passim.

ABSTRACTS

"Political Behavior of the Big Powers" "Within the United Nations".

Walid S. Abdel Hay

There are three, established, competing paradigms, which embody quite distinct assumptions about who should be regarded as the significant participants in international relations and the nature of the transactions between them. Non of these paradigms (Realism - Marxism - Functionalism) allocates a central place to the U.N.

The aim of this paper is to re-assess:-

A) The conventional theroretical view that the change brought about by the establishment and operation of the U.N. is just a modification of the existing diplomatic system.

B) The nature of relations between small states and big powers within U.N.

Conclusion: One may note that Resolutions passed against the wishes of those that have the relevant military capabilities or economic resources may still be implemented.